

ديوان الرقابة المالية الاتحادي  
دائرة الشؤون الفنية والدراسات

# خطة عمل الديوان في ظل جائحة كورونا (Covid - ١٩)

ايار-٢٠٢٠



**COVID-19**  
Coronavirus Disease 2019

## المحتويات

- « الهدف من خطة العمل ..... ١
- « أولاً: المخاطر المتوقعة التي تعيق تنفيذ الخطة..... ٢
- « ثانياً: مقترحات للتخفيف من المخاطر المتوقعة التي تعيق تنفيذ الخطة..... ٣
- « ثالثاً: خطة العمل المقترحة..... ٤
- \* المحور الاول: على مستوى مدققي الديوان..... ٤
- الاهداف والمشاريع ..... (٦-٤)
- ارشادات عملية لضمان تنفيذ الاهداف والمشاريع .. (٩-٦)
- \* المحور الثاني: ارشادات لمراقب الحسابات ..... (١٢-١٠)

## الهدف

وضع خطة عمل للرقباء الماليين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي وارشادات لمراقبي الحسابات في القطاع الخاص تساعدهم في تنفيذ عمليات الرقابة والتدقيق في ظل جائحة كورونا (Covid ١٩) وتذليل العقبات التي تواجههم بضمنها الاستجابة لمخاطر التدقيق، وفق احدث الاصدارات والممارسات الفضلى للمنظمات المهنية والاقليمية ذات الصلة.



## أولاً

### المخاطر المتوقعة التي تعيق تنفيذ الخطة

١. حدوث حالات تأخير في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاستكمال أعمال الرقابة و التدقيق.
٢. تراكم عمليات التدقيق (بغض النظر عن العمليات المتأخرة اصلاً) وزيادة زخم العمل بسبب الطلبات التي يكلف بها الديوان من قبل السلطتين التشريعية و التنفيذية.
٣. عدم امكانية اجراء عمليات التدقيق الميداني بسبب استمرار دوام الموظفين بنسبة لا تتجاوز الـ(٢٥)% مما يعيق اكمال عمليات التدقيق في الوقت المناسب .
٤. الافتقار الى استخدامات تكنولوجيا المعلومات في الجهات الخاضعة للرقابة وضعف البنى التحتية ومتطلبات تشغيل النظم الالكترونية والبرامجيات المستخدمة للتواصل عن بعد بين الهيئات الرقابية والجهات الخاضعة للرقابة لضمان انجاز الاعمال بالسرعة الممكنة ، فضلاً عن ضعف البنى التحتية التكنولوجية حتى على مستوى الديوان مما يتعذر يتعذر معه تحقيق التواصل المطلوب الذي فرضته متطلبات العمل في ظل الجائحة.
٥. احتمال اصابة مدقي الديوان بالفيروس الامر الذي قد يتعذر معه انجاز العمل وفق توقيتات محددة.
٦. مخاطر سوء استخدام الاموال المتاحة بسبب الجائحة.
٧. عدم الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات في ظل تنفيذ الاجراءات الاستثنائية لمجابهة الجائحة.



## ثانياً

### مقترحات للتخفيف من المخاطر المتوقعة التي قد تعيق تنفيذ الخطة

١. التنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء لحث الجهات الخاضعة للرقابة على الاسراع بانجاز البيانات المالية وارسالها للديوان وتوجيه الملاكات المحاسبية والتدقيقية في تلك الجهات المباشرة بالعمل ضمن نسبة (٢٥%) المسموح بها لتلافي التأخر في انجاز تلك البيانات.  
**(صدر كتاب الديوان المرقم بالعدد (٦٧٦٨/٥/٥/٢) في ٢٩/٤/٢٠٢٠ والموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاعمام على الوزارات بالمضمون اعلاه)**  
**يتطلب الامر متابعة تنفيذ مضمون الاعمام اعلاه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء وهيئاتنا الرقابية.**
٢. مراعاة الفترات الزمنية بين تاريخ تقديم المذكرات للحصول على المعلومات والبيانات وتاريخ الحصول على الاجابات من الجهات الخاضعة للرقابة وخاصة بالنسبة لتلك الجهات الاكثر تماساً في خطط الحكومة لمجابهة الجائحة.
٣. تكثيف عمليات التواصل مع المسؤولين في وزارة المالية والجهات الاخرى المعنية بمجابهة الجائحة لفحص ومراقبة عمليات استلام وصرف مبالغ التخصيصات والمنح التي تمت منذ بدء اعلان حالة الطوارئ الصحية وإعادة ترتيب أولويات عمل الديوان وفقاً لذلك، ومن الممكن اتاحة هذا التواصل بمختلف الوسائل للحصول على المعلومات المطلوبة.
٤. مراعاة المرونة عند تدقيق الاجراءات الحكومية التي اتخذت في ظروف كان بحاجة الى استجابة سريعة وتتطلب إجراءات عاجلة من قبل الحكومة، دون الاخلال بمبادئ رقابة الالتزام بشكل عام من حيث تطبيق ضوابط وتعليمات ابرام العقود والخدمات وبما ينسجم مع مبادئ المساءلة والشفافية والنزاهة، وفي حال اكتشاف واقعة يمكن ان تشير الى حالات هدر او سوء الإدارة او شبهة فساد فيتم اعداد مذكرة مفصلة وتوثيق الحالة المكتشفة من قبل الهيئة الرقابية وترفع امام انظار الادارة العليا في الديوان لاتخاذ اللازم من قبلها.



## خطة العمل المقترحة

## ثالثاً

### المحور الاول: على مستوى مدققي الديوان

تم تحديد ثلاث اهداف رئيسية لضمان نجاح الديوان في الاضطلاع بمهامه خلال المدة المقبلة بما يتناسب مع تداعيات جائحة كورونا، ولضمان تحقيق هذه الاهداف تم صياغة مشاريع تنفيذية وبيان الجهة المعنية بالتنفيذ :-

**الهدف الاول: مواصلة اجراء اعمال التدقيق على البيانات المالية بجودة عالية مع مراعاة المرونة في التعامل مع الجهات الحكومية مع اعادة النظر بالاولويات**  
**الجهات المعنية بالتنفيذ**

- دوائر التدقيق كافة في بغداد والمحافظات.
- دائرتي تدقيق نشاط الخدمات العامة والتمويل والتوزيع/الهيئة الرقابية العاملة في وزارتي الصحة والمالية.
- دائرة الشؤون الفنية والدراسات/ قسم التخطيط والمتابعة، قسم تقويم الاداء المتخصص قسم الحاسبة الالكترونية- شعبة التدقيق المتقاطع.

### المشاريع

- تعديل خطة العمل الرقابي بما ينسجم مع الطاقات الموجهة للعمل الرقابي في ظل نسبة دوام الموظفين والبالغة (٢٥%) والمحددة وفقاً للتوجيهات الحكومية.
- انجاز اعمال الرقابة والتدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

- فحص ومراقبة عمليات الإنفاق المالي ومبالغ المنح المستلمة والمصرفية لمجابهة الجائحة، ومراعاة الاجراءات الاضافية اللازمة للتأكد من ان الانفاق العام الاستثنائي لمواجهة الجائحة قد تم وفق الغاية التي خصصت له.
- اجراء عمليات التدقيق المتقاطع للمشمولين بمنحة الطوارئ للمتضررين من الجائحة لضمان سلامة المعلومات وصرف المبالغ للشرائح المتضررة من الحظر الشامل في ظل الجائحة وغيرها.

**الهدف الثاني: تقييم الاجراءات الحكومية (على مستوى خلية الازمة المشكلة في كل محافظة) لمواجهة جائحة كورونا واثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة (ليس فقط الهدف الثالث المتعلق بالصحة وانما على الاهداف التنموية الاخرى التي اثرت عليها الجائحة).**

#### **الجهات المعنية بالتنفيذ**

- دائرة الشؤون الفنية والدراسات/الهيئات الرقابية العاملة في قسم تقييم الاداء المتخصص.
- دوائر التدقيق في المحافظات كافة من خلال تدقيق اجراءات خلية الازمة المشكلة في كل محافظة واثرها على الاهداف التنموية ومنها المشاريع المدرجة ادناه:-

#### **المشاريع المقترحة على سبيل المثال لا الحصر:**

- تقويم سياسات وبرامج واجراءات وزارة الصحة في مجابهة الجائحة بما ينسجم مع الهدف الثالث من اهداف التنمية المستدامة الخاص بضمان تمتع الجميع بانماط صحية جيدة.
- تقويم سياسة واجراءات التعليم عن بعد واثرها في دعم العملية التعليمية (التعليم الابتدائي والثانوي، التعليم الجامعي) بما ينسجم مع الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم).
- تقويم اداء سياسة الحكومة في التخفيف من اثر جائحة كورونا على الشرائح الفقيرة بما ينسجم مع الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الفقر.
- تقويم السياسات الحكومية في الحد من مستويات العنف الاسري (نظراً لارتفاع نسب حالات العنف ضد المرأة بسبب اجراءات الحظر الشامل وتدني المستوى الاقتصادي لأغلب الاسر في ظل جائحة كورونا) بما ينسجم مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة الخالص بالمساواة بين الجنسين.

## الهدف الثالث: تقوية وارساء منظومة متطورة للبنى التحتية والتكنولوجية لنظم المعلومات في عمليات التدقيق وفي دعم قدرات موظفي الديوان

### الجهات المعنية بالتنفيذ

- دائرة الشؤون الفنية والدراسات/ قسم الحاسبة الالكترونية
- المركز التدريبي
- الهيئات الرقابية

### المشاريع

- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في التعامل في عمليات التدقيق من خلال التواصل مع فريق العمل والجهات الخاضعة للرقابة عن طريق اللقاءات الفيديوية او الرسائل الالكترونية او الهاتف لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لاكمال اعمال (الرقابة عن بعد) وحسب ما تقتضيه الضرورة.
- عقد ورش عمل تدريبية (عن بعد اذا اقتضت الضرورة) لرؤساء الهيئات لاطلاعهم على مهام العمل في المدة المقبلة ومن الممكن تشكيل مجموعات عمل للبدء بتطبيق خطة طارئة لتدقيق الجهات التي كانت على تماس مباشر بإجراءات الحد من الجائحة مثل وزارة الصحة والجهات الساندة.
- ارساء منظومة تواصل (منصة او مجتمع ممارسة) لتبادل المعرفة للرقباء في الديوان (في بغداد والمحافظات).

## تم صياغة ارشادات عملية لضمان تنفيذ الاهداف والمشاريع على النحو الاتي:

أ. الارشادات المرتبطة بتحقيق الهدف الاول (مواصلة اجراء اعمال الرقابة على البيانات المالية بجودة عالية مع مراعاة المرونة في التعامل مع الجهات الحكومية)

### - فيما يتعلق بالبيانات المالية

- \* بالنسبة للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والمفترض ان يتم استلامها من الجهات الخاضعة للرقابة في موعد اقصاه ٢٠٢٠/٣/٣٠ وحيث ان ظهور الجائحة في العراق كان في اوائل شهر اذار- مارس/٢٠٢٠ يمكن اعتبار حدث الجائحة من الاحداث اللاحقة غير القابلة للتعديل خاصة وفق المعيار (SAI ٥٦٠) ومعيار المحاسبة الدولية (١٠)



وبالتالي فلا يستوجب تعديل القوائم المالية، الا اذا لاحظ المدقق تاثير كبير على نشاط الجهة بسبب الجائحة فيطلب الافصاح عن ذلك .

\* اما فيما يتعلق بالجهات التي لها سنة مالية خاصة بها مثل بعض شركات وزارة الزراعة (السنة الزراعية) على المدقق ان يحدد مدى تاثير الجائحة على القوائم المالية اذا كانت هناك اثار جوهرية هامة، وتحديد ما اذا تم الافصاح عنها بشكل مناسب.

- التعديلات في خطة التدقيق والإجراءات الإضافية المطلوبة للتأكد من أن الإنفاق العام الاستثنائي لمواجهة الكوارث قد تم للغاية التي خصص لها.
- تقييم اجراءات الادارة في استخدام فرض الاستمرارية عند اعداد القوائم المالية او اي معلومات مالية مقدمة قد تؤثر على استمراريته وتحديد اي مخاطر عدم الاستمرارية سواء كان التوقف كامل او جزئي حسب المعيار (SAI ٥٧٠).
- تحديد مدى كفاية الافصاحات المقدمة من قبل الادارة حول القوائم المالية، وفيما اذا كانت الادارة قد افصحت عن الاحداث اللاحقة التي قد تستوجب تعديل القوائم المالية، او قامت بتحديث تلك الافصاحات استناداً الى معلومات حصلت عليها الادارة بعد تاريخ الميزانية.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في تقييم الاصول والالتزامات في ظل الجائحة.
- اعتماد اجراءات بديلة للحصول على ادلة الاثبات عند جرد المخزون في ظل الجائحة قد يكون من الصعب اجراء الزيارات الميدانية لتنفيذ اعمال الجرد او مراقبة المخزون، من الممكن اعتماد اجراءات اخرى في مراقبة المخزون دون الحاجة الى زيارة الموقع في هذا الوقت، منها تأجيل اجراء الجرد الميداني الى وقت لاحق اذا كانت احتمالات تحسن الوضع عالية، المقارنة بين قوائم الجرد للسنة المنتهية وقوائم الشراء التي حصلت في بداية السنة التالية لتحديد المخزون الحالي، او اجراء الجرد عن طريق المراقبة بالفيديو حيث يتم استخدام الفيديو من قبل حامل الكاميرا ويتبع أوامر المدقق أثناء التنقل عبر الموقع.

- فيما يتعلق بتدقيق عمليات الانفاق المالي ومدى الالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات النافذة عند التعاقد من قبل وزارة الصحة والجهات الساندة لمواجهة الجائحة الفقرات والمؤشرات التي يقترح ان يتم التركيز عليها:-

\* مبالغ التمويلات المستلمة والمنح والتبرعات المستلمة وواجهه صرفها ومعرفة حدود الاستثناءات والى اي مدى يمكن تجاوز ادلة وضوابط رقابة الالتزام، والتحقق من اصدار ضوابط من الجهات العليا المعنية بقبول الظروف الطارئة في تعديلات العقود وتجاوز الاعتمادات المرصدة وتلبية الاحتياجات بالسرعة القصوى والاعلان عن طرق الشراء المختلفة.

\* مبالغ الحوافز المالية الممنوحة للعاملين في القطاع الصحي ومقارنتها مع اعدادهم الفعلية وتاريخ الصرف.

\* السلع والخدمات التي تم شراؤها وفقاً للقانون والتحقق من مراعاة اجراء الفحوصات المطلوبة للمواد المستلمة وما اذا تم تلقي مواد طبية بجودة رديئة أو معدات غير مناسبة.

\* التحقق من ان الادخال المخزني للمستلزمات الطبية بشكل آمن لاحكام الرقابة والسيطرة عليها وتم مراقبة وتقييم توزيعها اذ قد يكون توزيع الإمدادات من المخازن المركزية إلى المستشفيات والمراكز الصحية في بغداد والمحافظات بطيئاً ويؤدي في نهاية المطاف الى ضرر للمواطنين في الاماكن البعيدة والمحافظات.

\* التحقق من مدى فاعلية التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بمواجهة الجائحة، وخاصة تلك المعنية بالحصول على الإمدادات الطبية اذ قد تكون آلية التعامل بينهم غير واضحة او تتضمن تعقيدات تعرقل وصول تلك الامدادات في الوقت المناسب خصوصاً الى المحافظات.

\* مدى قدرة الجهات الصحية على تقييم الاحتياجات من الأدوية والاجهزة والطبية بدقة.

\* التحقق من عدم حصول تاخير في عمليات التمويل من وزارة المالية إلى وزارة الصحة او الجهات المنفذة وهل اثر ذلك على عمليات الشراء وتوزيع المعدات الطبية الى المستشفيات في بغداد والمحافظات.

\* التحقق من عدم وجود شبهات فساد في الأدوية والمعدات الأساسية مثل اختفاء الادوية او وجود نقص كبير في الكميات الموردة وجودة المنشئ.

ب. الارشادات المرتبطة بتحقيق الهدف الثاني (تقييم الاجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا واثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة - المشاريع الوارد ذكرها لتدقيق الاهداف التنموية)

- اجراء اعمال التقييم باعتماد دليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات المحدث.
- التركيز على عدد من الامور منها :-
- \* مراجعة سياسة وخطط الحكومة الاصلاحية لمعالجة الحالة (موضوع التقييم) وتقديم النصائح لتعزيزها.
- \* تحديد نقاط الضعف في الاجراءات المتخذة والحلول المقترحة لمواجهة هذا الضعف في المستقبل او منع حدوثه.
- \* مراجعة حالات عدم الالتزام الواضح بالقوانين والتعليمات وتجاوز الصلاحيات بدون مسوغ قانوني او موافقات من جهات عليا .
- \* تحديد الوقائع المرتبطة بالاختفاقات في الاستجابة المبكرة للجائحة واثرها على موضوع التقييم .
- \* وضع توصيات باتخاذ الاجراءات التأديبية او الاحالة على التحقيق في حالات سوء الادارة الكبيرة او الاخطاء الجسيمة.
- \* التعامل بمرونة مع الاخطاء البسيطة او حالات عدم الالتزام البسيطة وتوجيه الادارات لملاقاتها.

## المحور الثاني: على مستوى مراقبي الحسابات المنضمين لمجلس مهنة مراقبة الحسابات (ارشادات لمراقب الحسابات)

مع الاخذ بنظر الاعتبار الامور الواردة في دليل التدقيق المحلي رقم (١) مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة، ندرج ادناه بعض الارشادات بهذا الصدد:-

- على مراقب الحسابات الامتثال التام للمعايير الدولية والمحلية عند اجراء اعمال التدقيق للعميل، وان تطلب ذلك وقتاً إضافياً لإكمال عمليات التدقيق.
- اجراء التعديلات في خطة التدقيق والإجراءات الإضافية المطلوبة للتأكد من الاجراءات الاستثنائية لمواجهة الجائحة.
- الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى من خلال التركيز على المعايير الدولية للمحاسبة (٢٤٠) و (٣١٥) والمتعلقة بتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها من خلال فهم بيئة عمل المنشأة.
- تقييم الاستمرارية: حيث أن تفشي الجائحة سبب تأثيرات كبيرة على المنشآت الاقتصادية وأدى بعضها إلى التوقف الكامل أو الجزئي حسب المعيار وفق المعيار (٥٧٠).
- على مراقب الحسابات أن يناقش مع الادارة تأثير الجائحة على أعمالها وعملياتها والجدول الزمني للانجاز والابلاغ عن نتائج اعماله.
- على مراقب الحسابات التاكيد ما اذا كانت الادارة قد قامت بالكشف (في الملاحظات على البيانات المالية أو التقرير السنوي) عن طبيعة الحدث.
- على مراقب الحسابات النظر في تأثير الجائحة على كيفية جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة، مع الاعتراف بأن نهج التدقيق المخطط قد يحتاج إلى التغيير ووضع إجراءات بديلة.
- يجب على مراقب الحسابات تقييم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية منذ وقت بدء الجائحة او بعدها.
- على مراقب الحسابات إعادة تقييم الجوانب الرئيسية لعملية التدقيق نتيجة الوضع سريع التغير، والذي قد يتطلب من الإدارة تقديم المزيد من الأدلة.
- عندما يكون للظروف الحالية تأثير كبير على انجاز عملية التدقيق، على مراقب الحسابات شرح ذلك في التقرير عن طريق الإبلاغ عن ذلك كمسألة تدقيق رئيسية.

- تقييم الأصول المالية وفق المتغيرات في الأسواق المالية في ضوء مخاطر الجائحة، إذ قد تؤدي إلى تغير في قيمة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية، وعلى الإدارة ومراقبي الحسابات اتخاذ قرارات بشأن التقديرات الهامة وتوقعات التدفقات النقدية المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية غير المدرجة.
- تقييم المخزون نتيجة الجائحة الذي ربما أدت إلى توقف أغلب عمليات التوريد، وقد تتأثر مستويات الإنتاج وقد يتم تقييم المخزون الذي لا يمكن تسليمه بسبب قيود السفر لتحديد الانخفاض في القيمة، فضلاً عن ذلك يجب مراعاة التغيرات في الأسعار وخفض مستوى الطلب.
- على مراقب الحسابات الكشف عن مخاطر الائتمان والسيولة خاصة وإن المنشأة قد تجد نفسها في وضع مالي صعب مما يؤدي إلى مخاطر ائتمانية إضافية وديون معدومة أعلى من المعتاد وحتى احتمال حدوث انخفاض في القيمة وشطب قد تتأثر التدفقات النقدية من العمليات.
- على مراقب الحسابات التأكد من أن الإدارة تقوم بإدراج إفصاحات الأحداث اللاحقة واثربهبوط الجوهرى لقيمة الأصول او الاعمال نتيجة الجائحة على البيانات والتقارير المالية، وفق المعيار (٥٦٠) .
- قد تتأثر عدد من التقديرات والافتراضات المحاسبية الحرجة بسبب الجائحة، وقد ترتفع إلى مستوى مسائل التدقيق الحرجة التي قد يتعين الإبلاغ عنها في تقرير المدقق. مع أخذ ذلك في الاعتبار، من الأفضل على مراقب الحسابات التواصل مع لجنة المراجعة للاستيضاح حول ذلك قبل إدراج ملاحظة بصددها.
- في حالة عدم قدرة مراقب الحسابات على إجراء مقابلات شخصية مع مسؤولي الإدارة (العملاء) فيمكن إجراء المقابلات عبر الفيديو بالصوت والصورة وتوثيق ذلك ومناقشة أي استفسارات.
- في حال كان الوصول إلى دفاتر وسجلات العملاء يمثل عقبة لبعض مراقبي الحسابات خاصة في الحالات التي لا تزال فيها المنشأة تحتفظ بسجلات ورقية في الغالب، في هذه الحالة يمكن أن يتم الحصول على نسخ أو مسح ضوئي للسجلات الرئيسية، وفي حال عدم اقتناع مراقب الحسابات بصحة تلك السجلات يمكن اتخاذ إجراءات تدقيق إضافية للتأكد من أن اكتمال ودقة البيانات المثبتة فيها من خلال التواصل مع البنك أو الموردين الذين يتعامل معهم العميل (الخاضع للتدقيق)، ومن الممكن أن يضطر مراقب الحسابات إلى إبلاغ العملاء بعدم إمكانية اكتمال عمليات التدقيق حتى يتمكن من الوصول إلى

الدفاتر والسجلات الاصلية والاطلاع عليها مباشرة وهذا يحتمل مخاطر التأخر في انجاز البيانات.

- الإفصاحات عن المخاطر والشكوك التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية في المدى القريب والأحداث التي تؤثر بشكل كبير على أعمال العملاء وعملياتهم ، سواء في البيانات المالية أو خارج القوائم المالية .
- على مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار الصعوبات التي قد تواجهها الإدارة في إعداد التوقعات المستقبلية ، مع الاعتراف بالحالة غير المستقرة وامكانية أن تتغير مثل هذه التوقعات بشكل كبير في فترة زمنية قصيرة، او اعداد اكثر من توقع مستقبلاً، ومن الضروري أن يستخدم المراجع الحكم المهني والشك، وتوخي الحذر لضمان أن تعكس التوقعات الوضع الحالي بدقة.